بعد تعليق عضويتها، الأفريقي قد يطلب من مصر وقف أحكام الإعدام

كتبه نون بوست | 22 أبريل ,2014

الصورة: مرسي في اجتماع للاتحاد الأفريقي

قالت مصادر صحفية إن مفوضية حقوق الإنسان والشعوب في الاتحاد الأفريقي ستناقش في اجتماعها القادم في أنغولا أحكام الإعدام الصادرة بحق 529 مصريًا، فيما يعرف بقضية المنيا، وقد تقرر الطلب من مصر رسميًا وقف هذه الأحكام.

وبحسب موقع عربي 21 فقد جاء هذا التطور بناء على شكوى رسمية مقدمة من الفريق القانوني الدولي المكلف من حزب الحرية والعدالة ومجلس الشورى بالتحقيق بجرائم ضد الإنسانية والتي ارتكبت في مصر بعد الانقلاب العسكري في يوليو الماضي.

وقد طالب الفريق الدولي المفوضية الأفريقية بإتخاذ ما يعرف في القانون الدولي بـ "تدابير مؤقتة" (Provisional Measures) لمنع تنفيذ أحكام الإعدام وإطلاق سراح المتهمين بكفالة حتى تتم إعادة دراسة الإجراءات القضائية المتبعة من قبل المحكمة التي أصدرت الحكم، ومعرفة مدى مطابقتها للمعايير الدولية والأفريقية بناء على ميثاق أفريقي ملزم ومصر من الدول الموقعة عليه.

وقالت المفوضية في رسالة رسمية لفريق المحامين، إنها أعلمت رئيسها بطلب الفريق القانوني بالنظر

في "إصدار تدابير مؤقتة" لوقف أحكام الإعدام، وأنها ستناقش الشكوى في اجتماعها العادي المزمع عقده في الفترة بين 28 أبريل/ نيسان الجاري إلى 12 مايو/ أيار في لاوندا عاصمة أنغولا.

وبحسب مبادئ الاتحاد الأفريقي فإن المفوضية الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب تملك طلب تدابير احتياطية من الدول قبل إتخاذ قرار نهائي في قضايا معينة "في الحالات الطارئة، وعندما تكون انتهاكات لحقوق الإنسان على وشك الحدوث"، كما تستطيع المفوضية "أن تطلب من الحكومات ألا تنفذ عقوبة الإعدام"، وفق آلية "التدابير المؤقتة".

وفي حال قررت المفوضية في اجتماعها القادم بعد أيام الطلب من الحكومة المصرية إتخاذ "تدابير مؤقتة" لوقف قرار أحكام الإعدام بحق المعارضين السياسيين الـ 529 وإطلاق سراحهم بكفالة لحين تقييم المحكمة واتخاذ قرار نهائي؛ فإن هذا سيضع السلطات المصرية في مأزق كبير، لأن عدم امتثالها يعني تحويل الملف للمحكمة الأفريقية لحقوق الإنسان والشعوب، وبالتالي سيعقد من جهودها الساعية لإعادة عضوية مصر للاتحاد الأفريقي.

وكان الاتحاد الإفريقي قد علق عضوية مصر بعد أيام من الانقلاب العسكري، فيما أكد رئيس مجلس الأمن والسلام الأفريقي قبل أيام أن مصر تشكل معضلة للاتحاد، واعتبر أن الانتخابات الرئاسية لن تحل هذه المعضلة، وأن "من يقومون بإجراءات غير دستورية لتغيير الحكومات في أفريقيا يجب ألا يكافأوا بالعودة للسلطة، حتى ولو كان ذلك بطرق دستورية"، على حد قوله.

صورة رد الاتحاد الأفريقي على طلب المحامين، كما أوردها موقع عربي 21

AFRICAN UNION		UNION AFRICAINE
الاتحاد الأفريقي African Commission on Human & Peoples' Rights		UNIÃO AFRICANA Commission Africaine des Droits de l'Homme & des Peuples
31 Bijilo Annex Layout, Kombo North District, Western Region, P. O. Box 673, Banjul, The Gambia;Tel: (220) 4410505 / 4410506; Fax: (220) 4410504; E-mail: au-banjul@africa-union.org; Web www.achpr.org		

Ref: ACHPR/COMM/467/14/...612.../14
Date: 17 April 2014

Mr Ravi Naik
Irvine Thanvi Natas (ITN) Solicitors
No. 5, Stratford Office Village, 4 Romford Road
Stratford, London, E15 4EA
Tel: +44 20 8522 7707
Email: tali@itnsolicitors.com

Dear Mr Naik,

Subject: Communication 467/14 – Ahmed Ismael and 528 Others v the Arab Republic of Egypt

I write to acknowledge receipt of your Complaint, received at the Secretariat of the African Commission on Human and Peoples' Rights (the Secretariat) on 8 April 2014, and to inform you that, your request for Provisional Measures has been brought to the attention of the Chairperson of the African Commission on Human and Peoples' Rights (the Commission) in accordance with Rule 98 (2) of the Rules of Procedure of the Commission, and that you will be informed once a decision is made.

Please, kindly also note that the Complaint will be tabled for consideration before the Commission at its 55th Ordinary Session, to be held from 28 April to 12 May 2014 in Luanda, Angola.

Please accept my best regards.

Sincerely,

Dr. Mary Mabureke
Secretary to the Commission

at/MM

رابط المقال : https://www.noonpost.com/2533/